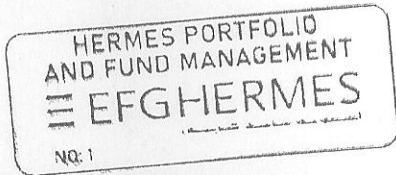


نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار
بنك بيت التمويل الكويتي - مصر للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

البند الأول محتويات النشرة

تعريفات هامة	البند الثاني:
مقدمة و أحكام عامة	البند الثالث:
تعريف و شكل الصندوق	البند الرابع:
مصادر اموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	البند الخامس:
هدف الصندوق	البند السادس:
السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السابع:
المخاطر	البند الثامن:
الافصاح الدوري عن المعلومات	البند التاسع:
المستثمر المخاطب بالنشرة	البند العاشر:
أصول الصندوق وامساك السجلات	البند الحادي عشر:
وسائل تجنب تعارض المصالح	البند الثاني عشر:
الجهة المؤسسة للصندوق والاشراف على الصندوق	البند الثالث عشر:
مراقب حسابات الصندوق	البند الرابع عشر:
مدير الاستثمار	البند الخامس عشر:
شركة خدمات الادارة	البند السادس عشر:
الاكتتاب في الوثائق	البند السابع عشر:
امين الحفظ	البند الثامن عشر:
المستشار الضريبي	البند التاسع عشر:
جماعة حملة الوثائق	البند العشرون:
استرداد /شراء الوثائق	البند الحادي والعشرون:
الحصول على تمويل لمواجهة طلبات الاسترداد	البند الثاني والعشرون:
التقييم الدوري	البند الثالث والعشرون:
أرباح الصندوق والتوزيعات	البند الرابع والعشرون:
إنهاء الصندوق والتصفية	البند الخامس والعشرون:
الأعباء المالية	البند السادس والعشرون:
اسماء وعناوين مسئولى الاتصال	البند السابع والعشرون:
إقرار الجهة المؤسسة و مدير الاستثمار	البند الثامن والعشرون:
تقرير مراقب الحسابات	البند التاسع والعشرون:
إقرار المستشار القانوني	البند الثلاثون:



البند الثاني تعريفات هامة

القانون :

القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95 الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وفقاً لآخر تعديل لها.

الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

تعريف صندوق الإستثمار:

هو وعاء استثماري مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الإستثمار في المجالات الواردة في نشرة الإكتتاب ويديره مدير استثمار مقابل اتعاب محددة.

صندوق الإستثمار المفتوح:

هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة ، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة ، بمراعاة العلاقة بين اموال المستثمرين ورأس مال الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة 147 من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها ويتم شراء واسترداد وثائق الإستثمار طبقاً للشروط الواردة بالبند 21 من هذه النشرة دون الحاجة الى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات.

صندوق الإستثمار في الاسهم

هو الصندوق الذي يستثمر جميع اصوله في الاسهم المقيدة بالبورصة المصرية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية - ما عدا تلك المقيدة ببورصة النيل - وكذلك في الادوات ذات العائد الثابت والمتغير قصيرة الاجل (مثل الودائع المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بنظام الوكالة و المراجعة و المضاربة واذون الخزانة ووثائق صناديق الإستثمار المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية) وكذلك في الإستثمارات متوسطة وطويلة الاجل (مثل سندات الخزانة و صكوك الشركات). ويراعى الصندوق في استثماراته قرارات لجنة الرقابة الشرعية الخاصة ببنك بيت التمويل الكويتي - مصر .

الصندوق:

صندوق استثمار

بنك بيت التمويل الكويتي - مصر للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية **البنك المؤسس:** هو بنك بيت التمويل الكويتي - مصر وفروعه المختلفة بصفته الداعي لتأسيس الصندوق والذي يرمز نيه فيما بعد بالبنك.

إكتتاب عام:

طرح أو بيع وثائق استثمار إلى الجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الإكتتاب بعد مضي اسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في صحيفتين مصريتين واسعتي الانتشار ويظل باب الإكتتاب مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل.

نشرة الإكتتاب العام:

هي الدعوة الموجهة الى الجمهور للاكتتاب العام في وثائق الإستثمار التي يصدرها صندوق استثمار بنك بيت التمويل الكويتي - مصر للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) والمعتمدة من الهيئة والمنشورة في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار.

المستثمرون المؤهلون:

المستثمرون من ذوى الملاة المالية وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة ، والأشخاص الاعتبارية من المؤسسات المالية وصناديق المعاشات وشركات وصناديق الإستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات المتخصصة في الإستثمار في الأوراق المالية.

وثيقة الإستثمار:

ورقة مالية تمثل حصة حامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق.

الاستثمارات:

هي كافة أصول الصندوق.

الأوراق المالية:

هي كافة الأوراق المالية على سبيل المثال وليس الحصر أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - ما عدا تلك المقيدة ببورصة النيل - ووثائق صناديق الإستثمار وأذون الخزانة و صكوك الشركات.

أدوات ذات العائد الثابت:

هو مصطلح عام يشمل كافة الصكوك المديونية الصادرة من قبل الحكومات او الشركات سواء كانت ذات دخل ثابت أو متغير.

أدوات السيولة النقدية:

هي الأدوات المالية قصيرة الأجل وعالية السيولة، وتتضمن علي سبيل المثال وليس الحصر السيولة النقدية، الودائع البنكية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، الحسابات الجارية والحسابات الجارية ذات العائد المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، حسابات التوفير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ،اذون الخزانة وسندات و صكوك الخزانة الأقل من سنة.

قيمة الوثيقة:

يقصد بها القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي أصول الصندوق بنهاية كل يوم عمل مصرفي والتي سيتم الاعلان عنها يوميا داخل جميع فروع البنك بالاضافة الى نشرها اول يوم عمل من كل اسبوع في صحيفه يومية مصرية واسعة الانتشار .

الإسترداد:

هو حصول المستثمر على كامل قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراه بناءً على الطلب المقدم من المستثمر على أساس نصيب الوثيقة من صافي أصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الإسترداد وذلك طبقاً للشروط المحددة بالبند (21) من هذه النشرة.

الشراء:

هو شراء المستثمر للوثائق الجديدة المصدرة أثناء عمر الصندوق طبقاً لقيمتها في نهاية يوم تقديم طلب الشراء وذلك طبقاً للشروط المحددة في البند (21) في هذه النشرة.

الأطراف ذوي العلاقة:

الأطراف المرتبطة بنشاط صندوق الإستثمار ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الإستثمار ، أمين الحفظ ، البنك المودع لديه اموال الصندوق ، مراقب الحسابات ، المستشار القانوني ، شركة خدمات الإدارة ، شركات السمسرة ، اعضاء مجلس الادارة او المديرين التنفيذيين او كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى اي من الاطراف السابقة بالاضافة الى اي حامل وئاق تتجاوز ملكيته 5% من صافي اصول الصندوق.

الإشخاص المرتبطة:

الإشخاص الطبيعيون واي من اقاربهم حتي الدرجة الثانية، والإشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والتجمعات المالية المكونة من شخصين او اكثر التي تكون غالبية اسهمهم او حصص راس مال احدهم مملوكة مباشرة او بطريق غير مباشر للطرف الاخر ا وان يكون مالكاها شخصا واحد. كما يعد من الاشخاص المرتبطة الاشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص اخر من الاشخاص المشار اليهم.

مدير الإستثمار:

شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الإستثمار وهي الشركة المسؤولة عن إدارة اصول والتزامات الصندوق.

مدير المحفظة:

الشخص المسئول لدى مدير الإستثمار عن ادارة استثمارات الصندوق.

لجنة الرقابة الشرعية: هي اللجنة المعنية بواسطة مجلس إدارة الصندوق والتي وضعت المعايير الاستثمارية التي تحكم اتفاق استثمارات الصندوق و مبادئ الشريعة الاسلامية وهي المسؤولة طوال مدة الصندوق عن التأكد من التزام مدير الاستثمار بالضوابط الموضوعه منها وبذلك فهي تقوم بالرقابة السابقة و المصاحبة و اللاحقة لنشاط الصندوق و تكون المعايير الموضوعه منها ملزمة لمدير الاستثمار ، وقد تم تشكيلها بما يتفق والمتطلبات والشروط المحددة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (8) لسنة 2014.

شركة خدمات الإدارة:

شركة متخصصة تتولى احتساب صافى قيمة أصول صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة وعمليات تسجيل إصدار واسترداد وثائق استثمار الصناديق المفتوحة بالإضافة إلى المهام الأخرى الواردة بالبند (16) من النشرة، وهي شركة فند داتا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م.

جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

سجل حملة الوثائق:

السجل الذي تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق مع عدد وارقام الوثائق التي بحيازتهم ، وای حركة شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق ، ويعدل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغييرات.

المصاريف الإدارية:

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط مثل مصاريف النشر الاسبوعي لسعر الوثيقة ونشر القوائم المالية وای تعديلات على نشرة الاكتتاب متى وجدت، والمصاريف الوجوبية للجهات الحكومية والتي يتم سدادها مقابل فواتير فعلية والى يتم اعتمادها من مراقب الحسابات.

يوم العمل المصرفي:

هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية على ان يكون يوم عمل بكلا من البنوك والبورصة معا.

أمين الحفظ:

بنك بيت التمويل الكويتي - مصر .

البند الثالث**مقدمة وأحكام عامة**

• قام بنك بيت التمويل الكويتي - مصر بإنشاء صندوق استثمار بنك بيت التمويل الكويتي - مصر للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بغرض استثمار الاموال المستثمرة فيه بالطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند 7 من هذه النشرة ووفقا لأحكام قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

• قام مجلس الادارة بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار ، شركة خدمات الادارة، أمين الحفظ، مراقب الحسابات ، والمستشار الضريبي ويكون مسئول عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم.



- هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم ودون ادنى مسؤولية تقع على الهيئة.
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلي الاخص الاحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- أن الاكتتاب في او شراء وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي تم الافصاح عنها في البند 8 من هذه النشرة.
- يلتزم مجلس ادارة الصندوق (لجنة الاشراف) بتحديث نشرة الاكتتاب كل عام ، على انه في حالة تغيير اي من البنود المذكورة في النشرة، يجب اتخاذ الاجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلي الاخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند 20 بالنشرة على ان يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والافصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الصندوق ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبيين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، إذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق القانون المصري بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

البند الرابع

تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق:

صندوق بنك بيت التمويل الكويتي - مصر للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

الجهة المؤسسة:

بنك بيت التمويل الكويتي - مصر

الشكل القانوني للصندوق :

الصندوق هو أحد الأنشطة المرخص لبنك بيت التمويل الكويتي - مصر مزاولتها وفقاً لاحكام القانون وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم 3/87/4097 بتاريخ 2011/7/25 والمجددة في 2012/10/1 رقم 76 والترخيص الصادر من الهيئة برقم 659 بتاريخ

2013/3/10

نوع الصندوق:

هو صندوق مفتوح ذو عائد يومي تراكمي متوقع.

مدة الصندوق:

25 (خمس وعشرون) عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمباشرة نشاطه.

مقر الصندوق:

بنك بيت التمويل الكويتي ومقره شارع التسعين - التجمع الخامس . جمهورية مصر العربية

موقع الصندوق الالكتروني:

<https://www.eg.kfh.com/>

فبراير 2026

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية:

رقم 659 بتاريخ 2013/03/10

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق من الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تتقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

عملة الصندوق:

الجنيه المصري، وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والالتزامات واعداد القوائم المالية وكذا عند الاكتتاب في وثائق الصندوق أو الاسترداد أو إعادة البيع وعند التصفية.

المستشار القانوني للصندوق:

السيد: مصطفى تامر ابراهيم- المحامى بالنقض ومدير عام ورئيس الإدارة القانونية ببنك بيت التمويل الكويتي.

العنوان: 81 شارع التسعين التجمع الخامس، جمهورية مصر العربية

المستشار الضريبي للصندوق:

السيد: مصطفى احمد متولي محمد الفواله

العنوان: 64 شارع جامعة الدول العربية - الدقي - الجيزة، جمهورية مصر العربية

البند الخامس

مصادر اموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

1- حجم الصندوق المستهدف اثناء الاكتتاب:

- حجم الصندوق المستهدف 25,000,000 جنيه مصري (خمسة وعشرون مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة علي 2,500,000 وثيقة للاكتتاب العام، القيمة الاسمية للوثيقة 10 جم مصري (عشرة جنيه مصري)، وقامت الجهة المؤسسة بالاكتتاب في عدد 500,000 وثيقة (خمسمائة الف وثيقة) بإجمالي مبلغ 5,000,000 جنيه مصري (خمسة مليون جنيه مصري).

- حجم الصندوق الحالي وفقا للمركز المالي في 2025/12/31 هو 56.5 مليون جنيه مصري

2- أحوال زيادة حجم الصندوق:

- تلتزم الجهة المؤسسة للصندوق بتجنيب مبلغ يعادل نسبة 2% من حجم كل إصدار بحد أقصى خمسة ملايين جنيه ويجوز زيادة حجم المبلغ المجنب عن الحد الأقصى المذكور

3- الحد الأدنى لملكية /مساهمة الجهة المؤسسة في الصندوق:

- اعمالا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 156 لسنة 2021 قامت -الجهة المؤسسة بتخصيص مبلغ 5,000,000 (فقط خمسة مليون جنيه مصري) كحد أقصى للاكتتاب في عدد 500,000 وثيقة من وثائق الصندوق بقيمة اسمية 10 جنيه للوثيقة الواحدة (ويشار إلي هذا المبلغ فيما بعد بأسم "المبلغ المجنب")

4- التصرف في الوثائق المصدرة مقابل المبلغ المجنب:

- يكون لمؤسس الصندوق التصرف في الحد الأدنى من وثائق الاستثمار المكتتب فيها مقابل الحد الأدنى من المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق شريطة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير ممن تتوافر

فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن حسب شكل تأسيس الصندوق،
 ووفقاً للضوابط التالية:

1. يجوز لمؤسسي صناديق الاستثمار بكافة اشكال تأسيسها إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين مالميتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الصندوق
 2. يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها.
 3. تلتزم صناديق الاستثمار بمراعاة كافة القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة بشأن التعامل على الأوراق المالية غير المقيدة وإجراءات نقل الملكية حسب طبيعة الصندوق
- يحق للجهة المؤسسة التصرف بنقل الملكية/ الاسترداد - حسب طبيعة الصندوق - في الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تحققت -

البند السادس

هدف الصندوق

يهدف صندوق البنك الأهلي المتحد مصر للاستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي المتوقع (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو متناسب ودرجة المخاطر التي قد تتعرض لها إستثمارات الصندوق، وذلك وفقاً للقرار الإستثماري الرشيد لمدير الإستثمار عن طريق توزيع المخاطر بتنوع المحفظة التي يستثمر الصندوق أمواله فيها والتي تقتصر على السوق المحلي والمصدرة بالعملية المحلية فقط بين أدوات مالية متنوعة من الأوراق المالية شاملة الأسهم المقيدة في البورصة المصرية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية - ماعدا تلك المقيدة ببورصة النيل - وكذلك في الأدوات الحكومية ذات العائد الثابت والمتغير قصيرة الأجل (مثل الودائع المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأذون الخزانة ووثائق صناديق الإستثمار المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية) وكذلك في الإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل مثل سندات الخزانة و صكوك الشركات ، كما يقوم مدير الإستثمار على تنوع محفظة الأسهم بين القطاعات والشركات المختلفة. كما تجدر الإشارة إلى أن نشرة الإكتتاب في وثائق إستثمار صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للاستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتيح الحرية الكاملة للمستثمر للدخول في الصندوق والخروج من الصندوق من خلال الشراء والإسترداد الأسبوعي في آخر يوم عمل من كل أسبوع.

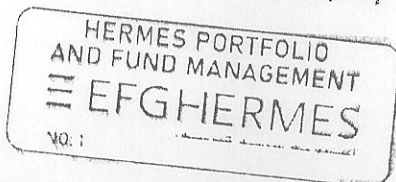
البند السابع

السياسة الإستثمارية للصندوق

تتبع إدارة صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للاستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية سياسة إستثمارية تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو للأموال المستثمرة في الصندوق بما يتناسب ودرجة المخاطر التي تتعرض لها إستثمارات الصندوق ، حيث يبذل مدير الإستثمار عناية الرجل الحريص في إنتقاء الأوراق المالية المستثمر فيها ، مع مراعاة تقليل المخاطر من خلال التنوع والإختيار الجيد لمحفظة الأوراق المالية المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. هذا مع الأخذ في الإعتبار مناخ الإستثمار بصفة عامة والظروف الاقتصادية والسياسية العامة التي قد تؤدي لأن يتخذ مدير الإستثمار قراراً بتخفيض نسبة الإستثمار في الأسهم مقابل زيادة نسبة السيولة المستثمرة في الأدوات المالية ذات العائد الثابت والمتغير.

أولاً: ضوابط عامة:

1. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب



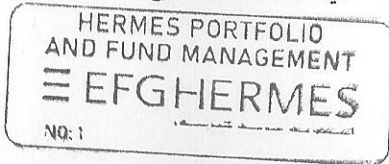
2. ان تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوي والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب.
3. أن تأخذ قرارات الإستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
4. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
5. لا يجوز استخدام اصول الصندوق في اي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
6. عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من هذه اللائحة.
7. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.

ثانياً: النسب الاستثمارية:

- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط للأوراق المالية المصدرة بالعملة المحلية وفقاً للحدود الإستثمارية التالية:
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية - ماعدا تلك المقيدة ببورصة النيل - على 95% من اموال الصندوق وعلى الاقل في اي وقت من الاوقات عن 30% من اموال الصندوق.
 - ألا تتجاوز نسبة الإستثمار في والصكوك الحكومية وصكوك الشركات (مجتمعين) نسبة 60 % من إجمالي أموال الصندوق.
 - ألا تزيد نسبة الإستثمار في صكوك الشركات عن 10% من أموال الصندوق بحيث لا يقل تصنيفها الائتماني عن الحد الأدنى المقبول للإستثمار وهو -BBB.
 - ألا تتجاوز نسبة ما يستثمره الصندوق في صناديق الإستثمار الأخرى المؤسسة بمصر المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية - فيما عدا صناديق الإستثمار المغلقة- عن 20% من أموال الصندوق.
 - الإحتفاظ بمعدل سيولة نقدية بحد أدنى 5% من أموال الصندوق لمواجهة طلبات الإسترداد وذلك من خلال إستثمار جزء من أصول الصندوق في أدوات مالية عالية السيولة و قابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب على ألا تزيد نسبة ما يستثمر في الأدوات الإستثمارية قصيرة الأجل مجتمعين عن 30% من أموال الصندوق.
 - لن تستثمر أموال الصندوق في وثائق صناديق الإستثمار المباشر ولا في صناديق الملكية الخاصة بأي حال من الأحوال.

ثالثاً: ضوابط وفقاً لاحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية

1. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
2. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر متوافق مع الشريعة الإسلامية على 20% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار، وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
3. لا يجوز للصندوق تملك أي أصل في أي كيان قانوني تكون مسئولية الشركاء فيها غير محدودة.
4. يجب أن تعمل إدارة الصندوق علي تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق وفقاً لهذه النشرة.
5. يجب أن تكون قرارات الإستثمار متفقة مع ممارسات الإستثمار الحكيمة مع الأخذ في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.



6. لا يجوز تنفيذ عمليات إقتراض الأوراق المالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الإستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992.
7. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يتم إستثماره في أدوات الدين الحكومية أو أوراق تجارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لشركة واحدة عن 20% من أموال الصندوق.
8. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.
9. عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد علي 15% من حجم التعامل اليومي للصندوق أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.

ويجب على الصندوق المفتوح الاحتفاظ بنسبة من صافي أصوله في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد ، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل الى نقدية عند الطلب. وفي حالة تجاوز اى من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتعين على مدير الاستثمار اخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال اسبوع على الاكثر.

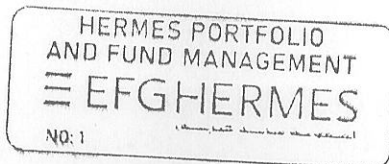
رابعاً: ضوابط لجنة الرقابة الشرعية:

- وافقت لجنة الرقابة الشرعية على الادوات الاستثمارية التي تضمنتها السياسة الاستثمارية السابق الاشارة اليها بهذا البند. حددت اللجنة الضوابط الخاصة بأدوات الاستثمار ليلتزم بها مدير الاستثمار طوال عمر الصندوق وهي كالتالي:
1. الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 2. الادوات المقبولة هي جميع الادوات المشار اليها بالبند السابع والخاص بالسياسة الاستثمارية.
 3. بالقطاعات المقبولة هي جميع القطاعات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن بينها على سبيل المثال وليس الحصر قطاع الاسكان، قطاع الاتصالات، قطاع الاغذية والمشروبات، قطاع الكيماويات، قطاع المنتجات الاستهلاكية.
 4. القطاعات المستبعدة هي قطاعات السياحة والبنوك غير الإسلامية.
 5. وفي حالة ظهور اي ادوات مالية اخرى مستحدثة بالسوق المصري يلتزم مدير الاستثمار بالحصول على موافقة مسبقة من لجنة الرقابة الشرعية المركزية، كما يلتزم مدير الاستثمار بالحصول على موافقة مسبقة من اللجنة على الاستثمار في تلك الادوات والرجوع الى الهيئة العامة للرقابة المالية للحصول على موافقتها في الاجراءات القانونية المحددة في هذا الشأن.

البند الثامن

المخاطر

سوف يقوم الصندوق بالإستثمار في القطاعات الاقتصادية والشركات المقيدة بالبورصة المصرية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (فيما عدا الأسهم المقيدة ببورصة النيل) وبالأخص بالقطاعات المتوقع لها أن يكون أدائها الإقتصادي أفضل من غيرها مع العلم بأن حدوث تغيرات إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بصورة مفاجئة في مصر يؤثر بشكل كبير على الإقتصاد المصري ومن ثم على سوق الأوراق المالية المصري وبالتالي فإن الإستثمار في الصندوق خلال فترة حساسة سياسياً واقتصادياً ينطوي على قدر ليس بالقليل من المخاطر حيث إنه لا يمكن ضمان أداء الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالأخص الشركات والقطاعات المقيدة والممثلة في البورصة ومؤشراتها.



تعرف المخاطر المرتبطة بالإستثمار بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى احتمال تحقيق خسائر أو اختلاف العائد المحقق من الإستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الإستثمار مما قد يعرض رأس المال إلى بعض المخاطر التي قد تؤدي إلى احتمال تغير قيم الإستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لتذبذب أسعار الأسهم ارتفاعاً وهبوطاً في البورصة.

ولذلك يجب على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد ودرجة المخاطر حيث أنه كلما رغب المستثمر في أن يحصل على عائد أعلى يتوجب عليه أن يتحمل درجة أكبر من المخاطر تبعاً لعدده عوامل لذا يتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى كافة المخاطر المذكورة فيما بعد والمراجعة الحريصة لنسخة محدثة من هذه النشرة.

فيما يلي عرض لأهم المخاطر التي يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والإجراءات التي يتبناها الصندوق للحد من تأثير تلك المخاطر:

مخاطر منتظمة:

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الإستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات ومعدلات نموها بالإضافة الى الظروف الإقتصادية والسياسية. وسيتم تخفيف أثرها عن طريق قيام مدير الإستثمار بمتابعة مختلف الدراسات والتحليلات الإقتصادية والتوقعات المستقبلية للسوق المستثمر فيه.

مخاطر غير منتظمة:

المخاطر غير المنتظمة هي مخاطر الإستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات او في ورقة مالية بعينها ، و جدير بالذكر ان احكام اللائحة التنفيذية قانون سوق راس المال رقم 1992/95 تلزم مدير الاستثمار بحدود قصوي لنسب التركيز، كما يمكن له الحد من آثار هذه المخاطر بتنوع مكونات المحفظة المالية للصندوق عن طريق تنوع الاسهم و القطاعات المستثمر فيها و عدم التركيز في قطاع واحد و اختيار شركات غير مرتبطة .

المخاطر الناتجة عن تغير العائد:

وهي المخاطر التي تنتج عن إنخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت متأثرة بارتفاع أسعار العائد بعد تاريخ الشراء، وكذا الإستثمار في أدوات قصيرة الأجل التي تتأثر بأسعار العائد ، هذا مع العلم بأن مدير الاستثمار يتبع إدارة نشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك اسعار العائد والعمل على الاستفادة منها، مما يقلل من درجة هذه المخاطر .

مخاطر الائتمان (عدم السداد):

وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإسترادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في توزيع استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الإختيار الجيد للشركات المصدرة للصكوك وتوزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للإستثمار في شركة واحدة كما هو موضح بالبند الخاص بالسياسة الإستثمارية بالإضافة الى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف إئتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة.

مخاطر تحول نشاط أحد الجهات المستثمر فيها الى نشاط غير متفق مع الضوابط الشرعية:

تتمثل هذه المخاطر في تغيير طبيعة أنشطة الجهات المستثمر بها إلى أنشطة غير متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية مما سيتعين على مدير الإستثمار حينها التخرج من تلك الإستثمارات. ولمواجهة تلك المخاطر سيستغل مدير الاستثمار خبراته في متابعة متغيرات إستثمارات الصندوق بصورة دورية لمواجهة تلك المخاطر واتخاذ القرار الإستثماري الأنسب.

مخاطر السيولة والتقييم:

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أي من إستثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسييله أو حدوث ظروف تؤثر على بعض إستثمارات الصندوق بما يؤدي إلى انخفاض أو انعدام التداول عليها لفترة من الزمن لذا يتوقع مدير الإستثمار بتوجيه الجزء المستثمر في الأسهم في أسهم عالية السيولة ، وكذلك في أدوات النقد بحيث لا تقل نسبة السيولة المحفوظ بها عن 5% من قيمة أموال الصندوق.

فبراير 2026

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السيولة قد تنتج نتيجة عدم اتفاق أيام العمل المصرفي والبورصة مما يكون له أثره على تقييم الوثيقة طبقاً لما هو مشار إليه ببند الظروف القاهرة، وقد يؤدي ذلك النوع إلى الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد إلى أن تزول أسباب هذه المخاطر.

مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تدوير إستثمارات الصندوق بين الأسهم التي تختلف درجة تأثرها بالتضخم، وبين أدوات ذات العائد الثابت والمتغير.

مخاطر الإستدعاء أو السداد المعجل:

مخاطر استدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر العائد أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط الجهة المصدرة للضكوك وهذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الإكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

مخاطر العمليات:

تتجم مخاطر العمليات عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع أو الشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما يترتب عليه تأخر سداد إلتزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير وتأتي خبرة مدير الإستثمار وطبيعة تعاملات الصندوق مع بنوك تابعة لرقابة البنك المركزي المصري كعوامل أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر العمليات ويطبق الصندوق سياسة الدفع عند الاستلام لتقليل مخاطر العمليات.

مخاطر المعلومات:

هي المخاطر الناشئة عن عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع أداء الشركات بالإضافة إلى الإطلاع على البحوث عن الحالة الإقتصادية وحالة الشركات لكي يتفادى القرارات الخاطئة ويتجنب مخاطر المعلومات.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الإستثمارات، و سيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الإستثماري.

مخاطر تقلبات سعر الصرف:

وهي المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية تؤثر على الأداء المالي للشركات مما ينعكس على الأوراق المالية المتداولة بالسوق مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق، هذا وتجدر الإشارة إلى أن إستثمارات الصندوق تقتصر على السوق المحلي فقط على أن تكون مصدرة بالعملة المحلية.

مخاطر التوقيت:

تتمثل في اختيار توقيت شراء أو بيع الأوراق المالية فالشراء عند وصول السوق إلى القمة أو عند بداية هبوط السوق ينطوي على قدر أكبر من المخاطر مقارنة بالشراء في بداية صعود السوق والعكس صحيح في حالة البيع ونظراً لما يتمتع به مدير الإستثمار من خبرات وما يقوم به من دراسات فإنه يستطيع الحد من آثار مخاطر التوقيت قدر الإمكان.

مخاطر التغيرات السياسية:

تتعرض الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول، والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الإستثمارية، وفي الغالب يكون سوق الأسهم أكثر تأثراً بالتغيرات السياسية من أسواق الأدوات ذات العائد الثابت وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق سوف يستثمر في السوق المصري مما يستتبعه التأثير المباشر بالأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة في مصر.

مخاطر ظروف قاهرة عامة:

وهي مثل حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد ودرجة تؤدي إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى وقف عمليات الإستراداد كلياً أو نسبياً وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

مخاطر عدم التنوع والارتباط:

ارتباط أسعار الأسهم ببعضها في أحد القطاعات أو تركيز الإستثمارات في أسهم شركات أو قطاعات محدودة وسيتم مواجهتها بالمتابعة اليومية لنسب الإستثمار في الأدوات والأوراق المالية بالصندوق وتوزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة

البند التاسع**الإفصاح الدوري عن المعلومات**

طبقاً لاحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وكذلك ما تضمنته نشرة الاكتتاب في هذا الشأن ، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركة خدمات الادارة

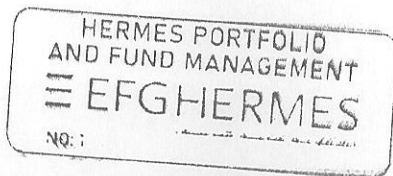
بأن يعد ويرسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- 1- صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
- 2- عدد الوثائق وصانقيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).
- 3- بيان بأى توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.
- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع النصف سنوية عن:
 - إستثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الإستثمار وعن الإستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرها من مجموعة مرتبطة بمدير الإستثمار.
 - حجم إستثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنك المؤسس أو أي من البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
 - كافة التعاملات علي الأدوات الاستثمارية لدي أي طرف من الأطراف المرتبطة
 - الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

ثانياً: يلتزم مدير الإستثمار

- الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الاحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها
- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

٦٣- يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه علي وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم علي هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بشركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الإستثمار.



ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- 1- تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يعدها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- 2- القوائم المالية (التي أعدتها شركة خدمات الإدارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المنشئة للصندوق، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على أن تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية نصف سنوية تلتزم الشركة بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف سنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.

رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

- الإعلان يومياً داخل الجهات متلقيه طلبات الشراء والاسترداد على أساس إقبال آخر يوم تقييم، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام (الخط الساخن 19072 - أو الموقع الإلكتروني / <https://www.ahliunited.com/eg/>) لهذه الجهات أو للجهة المؤسسة
- النشر في أول يوم عمل بأحد الصحف اليومية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر

خامساً: نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية
- يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

سادساً: المراقب الداخلي:

موافاة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- 1- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفروع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95
- 2- اقرار بمدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى إدارته، مع بيان مخالفة القيود الاستثمارية لأي من تلك الصناديق إذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والإجراء المتخذ

البند العاشر

المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، الراغبين في الاستفادة من مزايا الإستثمار في صناديق الإستثمار، وعلى إستعداد لتحمل المخاطر المرتبطة به، الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة. وتجدر الإشارة إلى أن المستثمر يجب أن يضع في اعتباره أن طبيعة الإستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس

ويقر أعضاء جماعة حملة وثائق استثمار الصندوق:

- إن جماعة حملة وثائق استثمار الصندوق على علم ودراية بان مدير الاستثمار والأشخاص المرتبطة به والشركات الأخرى الشقيقة والشركات المرتبطة يقومون بتقديم العديد من الخدمات المالية المتنوعة لنطاق واسع من العملاء والشركات/الكيانات النظيرة للصندوق، ومنها المساهمة في عدد من الطروحات للأوراق المالية؛
- إن جماعة حملة وثائق استثمار الصندوق على علم ودراية بان مجموعة إي اف جي القابضة ش.م.م.، وهي المساهم الرئيسي في مدير الاستثمار تمتلك شركات تقوم بنشاط السمسرة في الأوراق المالية وتوافق جماعة حملة وثائق استثمار الصندوق على تعامل الصندوق في البورصة المصرية من خلال تلك الشركات المملوكة لمجموعة إي اف جي القابضة ش.م.م. وفقاً لبند التعاقدات المبرمة. وتقوم إدارة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار بالتأكد من وجود الضوابط اللازمة لمنع وجود أي تعارض للمصالح؛
- إن جماعة حملة وثائق استثمار الصندوق على علم ودراية باستثمار الصندوق في أي من الأدوات الاستثمارية المصدرة من الجهة المؤسسة أو مدير الاستثمار أو مجموعة إي اف جي القابضة ش.م.م. أو أي من الأطراف المرتبطة بالجهة المؤسسة أو مدير الاستثمار أو الأطراف ذوي العلاقة مع الالتزام بمراجعة مصالح الصندوق وبذل عناية الرجل الحريص في توفر أفضل الفرص الاستثمارية لحملة وثائق استثمار الصندوق؛
- تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:
- في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرها من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (69 لسنة 2014) ، وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنه بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق. وسوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها/المشتره بالافصاح المسبق بفتريتين استرداد علي الأقل للجهة متلقية طلبات الاسترداد علي أن يتم تنفيذ طلبات الاسترداد بذات الشروط المحددة بهذه النشرة.

البند الثالث عشر

الجهة المؤسسة للصندوق والاشراف على الصندوق

اسم الجهة المؤسسة: بنك بيت التمويل الكويتي - مصر

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية منشأة طبقاً للقانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته.

رقم السجل التجاري: 191050 استثمار القاهرة

هيكل المساهمين:

- بيت التمويل الكويتي ش.م.م. ب 95.68%

- البنك الأهلي ش.م.م. ق 4.17%

- مساهمون آخرون 0.15%

اعضاء مجلس الإدارة:

- السيد / حمد عبد المحسن حمد الداود المرزوق - رئيس مجلس الإدارة - عضو غير تنفيذي
- السيد / عبد العزيز يعقوب يوسف عبد الله النفيسي- نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو غير تنفيذي
- السيد/ خالد يوسف عيسى الشمالي - عضو غير تنفيذي
- السيد/ فهد علي محمد ثنيان الغانم - عضو غير تنفيذي

فبراير 2026



- السيدة / هاله حاتم صادق - الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة
- السيد / شريف هشام محمد الخولي - عضو غير تنفيذي مستقل
- السيد / عبد الله يوسف أحمد سيف السيف - عضو غير تنفيذي
- السيدة/ ايمان وجية حسين المدني - عضو غير تنفيذي
- السيد/ احمد محمد ذوالفقار على ذوالفقار- عضو غير تنفيذي مستقل

ويعتبر صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للاستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية هو ثاني صندوق استثمار يؤسسه بنك بيت التمويل الكويتي مصر. و تتمثل الصناديق المؤسسة من قبل البنك فيما يلي:

صندوق استثمار بنك بيت التمويل الكويتي - مصر الأول النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (ثروة) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المفوض من مجلس إدارة الجهة المؤسسة للتعامل مع الهيئة:

فوض مجلس إدارة الجهة المؤسسة رئيس قطاع الخزانة وغرفة المعاملات الدولية والمؤسسات المالية في التعامل مع الهيئة في كل الأنشطة المتعلقة بالصندوق.

التزامات البنك تجاه الصندوق:

أولاً : التزامات مجلس إدارة الجهة المؤسسة طبقاً لاحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية:

يختص مجلس ادارة الجهة المؤسسة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار اليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية ومن اهمها:

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق وقواعد توزيع ارباح الصندوق. (وقد فوض مجلس الادارة السيد محمود نابت بصفته للتصديق على القوائم المالية)
- تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد اجل الصندوق قبل انتهاء مدته ،
- لا يجوز لمجلس الإدارة اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق ويحضر ممثل جماعة حملة الوثائق اجتماعات الجمعية العامة ولا يكون له صوت معدود

ثانياً : التزام البنك بصفته متلقي طلبات الاكتتاب والشراء والبيع:

بالإضافة الى المهام المشار اليها بالبند (11) من هذه النشرة الخاص بامساك السجلات الخاصة بالصندوق واصوله ، يلتزم البنك بصفته متلقي لطلبات الاكتتاب والاسترداد بما يلي:

1. توفير الربط الالي بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة (المادة 166)
2. الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية .
3. الالتزام بتلقي طلبات الشراء والبيع علي ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار اليها بالبند (21) من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
4. الالتزام بموافاة شركة خدمات الادارة و مدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء و الاسترداد في نهاية كل يوم عمل مصرفي.
5. الالتزام بالاعلان عن صافي قيمة الوثيقة اسبوعياً بكافة الفروع على اساس اقبال اخر يوم عمل بالاسبوع السابق طبقاً للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الادارة
6. تسويق وثائق الصندوق والإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق.

ثالثاً : لجنة الاشراف:

طبقاً لاحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس ادارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة اشراف للصندوق تتوافر في اعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقاً للمادة (163) من ذات اللائحة ولقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 125 لسنة 2015 على النحو التالي:

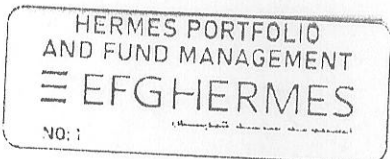
- 1- محمود نابت - نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع الخزانة وغرفة المعاملات الدولية والمؤسسات المالية
 - 2- هانى احمد على صالح البرى - الرئيس التنفيذي لشركة الاهلى المتحد للتمويل - عضو مستقل
 - 3- حازم احمد شريف محمد عيسى - مدير عام قسم العمليات والمخاطر لشركة الاهلى المتحد للتمويل - عضو مستقل
- وبذلك يقر كافة اعضاء لجنة الاشراف ومجلس ادارة الجهة المؤسسة بتوافر الشروط الواردة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية ولقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 125 لسنة 2015 على السادة اعضاء لجنة الاشراف.

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

1. تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئوليياته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام هذه اللائحة.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئوليياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
5. الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.
6. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
7. تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
8. متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
9. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
10. التأكد من التزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة.
11. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها شركة خدمات الادارة تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
12. اتخاذ قرارات الحصول على تمويل وتقديم طلبات ايقاف الاسترداد وفقاً للمادة (159) من هذه اللائحة.
13. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوى العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
14. تعيين المستشار الضريبي للصندوق.



٤٦٦٦٠



فبراير 2026

رابعاً: لجنة الرقابة الشرعية

في ضوء ما تضمنه قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (8) لسنة 2014، قام مجلس ادارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة الرقابة الشرعية للإشراف على استثمارات الصندوق للتحقق من التوافق المستمر لمبادئ الشريعة الاسلامية وله تغيير تشكيلها مع الالتزام بالضوابط والاجراءات الواردة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (8) لسنة 2014.

تتكون اللجنة الشرعية من السادة التالي اسمائهم:

1. أ.د/ عطا عبد العاطي محمد مصطفى السنباطي

2. أ.د/ عبد العزيز خليفة حمد عبدالله القصار

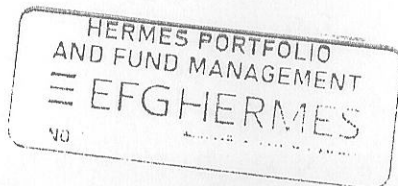
3. أ.د/ علي إبراهيم عيسى احمد الراشد

مهام لجنة الرقابة الشرعية:

- قامت اللجنة بتحديد الضوابط التي يجب على مدير الاستثمار الالتزام بها عند استثمار اموال الصندوق والمشار اليها تفصيلاً بالبنود السابع من هذه النشرة والخاص بالسياسة الاستثمارية.
- وضع المعايير التي يجب على مدير الاستثمار الالتزام بها عند استثمار اموال الصندوق وفقاً لمعايير الاستثمار الإسلامي طبقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية بغرض تحقيق هدف الرقابة السابقة على الاستثمار.
- الاجتماع مع مدير الاستثمار ومجلس ادارة الجهة المؤسسة بشكل نصف سنوي على الأقل عند مناقشة اعتماد القوائم المالية النصف سنوية وعند الحاجة وذلك للتمكن من تحقيق الاغراض التالية:
 - أ- الرقابة السابقة على الاستثمار من خلال عرض قائمة الاستثمارات المقترحة من قبل مدير الاستثمار في الفترة اللاحقة واصدار الفتوى على قائمة الاستثمارات المقترحة.
 - ب- الرقابة المصاحبة واللاحقة لنشاط الاستثمار من خلال عرض ما تم الاستثمار فيه بالفعل خلال الفترة موضع الفحص واصدار الفتوى اذا ما تبين تحول احد أنشطة الاوعية الادخارية المستثمر فيها الي نشاط مخالف لمبادئ الشريعة الاسلامية و آلية الغاء تلك المخالفات، وتكون قرارات اللجنة الشرعية وفتاويها نهائية وملزمة لمدير استثمار الصندوق وفقاً لما تم عرضه بمخاطر التشغيل بالبند (8) من هذه النشرة الخاص بالمخاطر، ويتحمل مدير الاستثمار اي خسائر قد يتعرض لها الصندوق نتيجة التخارج من اي استثمار يثبت دخوله فيه بالرغم من عدم توافقه والمبادئ التي اقرتها لجنة الرقابة الشرعية
- ويكون للجنة حق الإطلاع على دفاتر الصندوق وسجلاته وطلب البيانات والمعلومات التي تمكنها من أداء مهمتها.
- اعداد تقرير ربع سنوي بمدى اتفاق استثمارات الصندوق مع الضوابط المحددة من اللجنة، والمعالجة المناسبة في الحالات التي تتطلب ذلك، ما لم تحدث أحداث جوهرية تتطلب الإفصاح الفوري، على أن يُرسل لحملة الوثائق ملخص بهذا التقرير.



٤٦١٦



فبراير 2026

البند الرابع عشر

مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لاحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية ، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 172 لسنة 2020 بتولي مراجعة الصندوق مراقب حسابات او اكثر من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض. ويجب ان يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن كل من مدير الاستثمار والأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناء عليه فقد تم تعيين:

السيد الأستاذ/ أحمد حتاتة

مكتب: أحمد حتاتة - محاسبون قانونيون ومستشارون

ومسجل بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 178

ويقر مراقب الحسابات وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسؤولة عن تعيينه باستيفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار اليها بالمادة (168) من اللائحة.

التزامات مراقب الحسابات:

ضوابط والتزامات مقترحة من واقع معايير المراجعة:

1. يلتزم مراقب الحسابات بأداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية
2. مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة مراجعته.
3. إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير نصف السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
4. فحص القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيئاً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.
5. لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على فواتر الصندوق وطلب البيانات، والإيضاحات، وتحقيق الموجودات والالتزامات.

البند الخامس عشر

مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب ان يعهد الصندوق بادارة نشاطه الى جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت

في الجهة المؤسسة بادارة الصندوق الى الشركة التالية:

اسم مدير الاستثمار: شركة هيرمس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار.

الشكل القانوني: هي شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992

رقم الترخيص وتاريخه: رقم (167) بتاريخ 25 مارس 1997

التأشير بالسجل التجاري: 12948

فبراير 2026



تاريخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الاستثمار:

اعضاء مجلس الادارة:

- السيد/ شيرين لبطية - رئيس مجلس ادارة غير تنفيذي
السيد / ولاء حازم يسن - عضو مجلس الإدارة المنتدب
السيد / يحيى محمود سيد عبداللطيف - منصب عضو مجلس الإدارة
السيد / أحمد حسن ثابت - منصب عضو مجلس الإدارة
السيدة/ مها نبيل أحمد عيد - منصب عضو مجلس الإدارة
السيد/ طارق عبد المعطي محمد عثمان - عضو مجلس الإدارة مستقل
السيد/ وليد عماد الدين محمد سلطان - عضو مجلس الإدارة مستقل

هيكل المساهمين:

- إي إف جي القابضة - مصر %78.81
إي.إف.جى. هيرميس أديزورى - بريطانيا %4.96
إي.إف.جى. هيرميس فاينانشال مانجمنت إيجيبت - بريطانيا %16.23

مدى استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

يلتزم مدير الاستثمار بالافصاح بشكل مسبق وفوري للهيئة عن اى تصرف ينطوى على تعارض للمصالح وعدم استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة وذلك الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية.

خبرات بعض اعضاء مجلس الادارة

السيد / أحمد حسن ثابت

انضم السيد أحمد ثابت للشركة عام 2006 ويتولى إدارة قسم العمليات بالشركة حيث تتم جميع الحسابات والمراجعات الخاصة بالصناديق والمحافظ المدارة من قبل الشركة حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة تخصص محاسبة من جامعة عين شمس و حاصل على شهادة

Certified Management Accountant (CMA) سنة 1996

خبرات الشركة:

شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثماري شركة متخصصة في مجال إدارة صناديق الاستثمار .وتقوم الشركة بإدارة صناديق إستثمارية تستثمر أصولها محلياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط.

أسماء الصناديق الأخرى التي تديرها الشركة:

تتولى الشركة إدارة ستة وعشرون صندوق استثمار محلي وهم صندوق استثمار بنك كريدي أجريكول مصر الاول، وصندوق استثمار بنك كريدي أجريكول مصر الثاني، وصندوق الاستثمار الأول للبنك الزراعي المصري (الماسي)، وصندوق استثمار بنك القاهرة الأول، وصندوق استثمار البنك المصري الخليجي ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري، وصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذو العائد الدوري، وصندوق استثمار بنك البركة مصر ذو العائد الدوري، وصندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول النقدي بالجنه المصري، وصندوق استثمار بنك قطر الوطني الاول ذو العائد اليومي التراكمي (ثمار)، وصندوق استثمار بنك كريدي أجريكول النقدي، وصندوق استثمار بنك نكسيت التجاري النقدي، وصندوق استثمار بنك الاسكندرية للاستثمار في أدوات الدخل الثابت ذو العائد ربع السنوي، وصندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي، وصندوق استثمار - بنك الإسكندرية "الأول" ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي، وصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثالث ذو العائد الدوري، وصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثاني - تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية، وصندوق إنش اس بي سي مصر النقدي، وصندوق استثمار بنك الأهلي المتحد (ألفا)، وصندوق استثمار البنك الأهلي المتحد (ثروة)، وصندوق استثمار بنك الامارات دبي الوطني (مزيد)، وصندوق بنك البركة لأسواق النقد

فبراير 2026



المتوافق مع للشريعة الإسلامية (البركات)، وصندوق استثمار بنك نکست التجاري الثاني (هلال)، صندوق استثمار شركة البركة كابيتال الأول ذو العائد اليومي التراكمي المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية ذو جوائز الحج و العمرة "مناسك"، صندوق استثمار شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار للاستثمار في الذهب ذو العائد اليومي التراكمي، صندوق استثمار شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار لأدوات الدخل الثابت متعدد الاصدارات، صندوق استثمار شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار للأسهم متعدد الإصدارات المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والتزاماته طبقاً للمادة (183 مكرر 24) ووسائل الاتصال به:

السيدة / اسراء أبو الوفا

التزامات المراقب الداخلي:

1. الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء المتعلقة بأعمال الشركة وبما تم اتخاذه من إجراءات في شأن هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
2. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون ولإئحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، أو مخالفة نظم الرقابة بالصندوق، وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق - بما فيها ضوابط لجنة الرقابة الشرعية وذلك إذ لم يتم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها..

مدير محفظة الصندوق:

قامت الشركة بتعيين السيد/ نبيل موسى كمدير لمحفظة الصندوق.

خبرات مدير الاستثمار:

يشغل نبيل موسى رئاسة قطاع إدارة الأصول في مصر، ويتولى إدارة صناديق الأسهم بالشركة. علماً بأنه يحظى بعضوية لجنة الاستثمار بالمجموعة المالية هيرميس. قبل انضمامه إلى فريق المجموعة المالية هيرميس، عمل موسى مع شركة اتش سي للسمسة والاستثمار حيث شغل منصب العضو المنتدب لأنشطة الاستثمار والمبيعات. وساهم موسى في إعداد استراتيجية طويلة الأجل لصناديق الاستثمار المشترك لمجموعة من الوكالات والجهات الحكومية، إلى جانب دوره المحوري في تنمية قاعدة عملاء الشركة. قبل بداية مسيرته المهنية مع إدارة صناديق الاستثمار والمحافظ المالية بالمجموعة المالية هيرميس، استكمل نبيل موسى دورة التحليل الاستثماري مع المؤسسة المصرفية Chase توتيجاً لخبرته العملية التي تربو على 15 عاماً في مجال إدارة الاستثمارات. أمضى نبيل موسى فترة تدريبية مع مؤسسة Morgan Stanley بمدينة نيويورك الأمريكية وهو عضو المنظمة المصرية لإدارة الاستثمارات (EIMA) فضلاً عن حصوله على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.

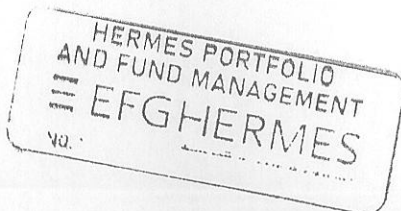
ضمانات مدير الاستثمار:

يضمن مدير الاستثمار للجهة المؤسسة للصندوق التالي:

1. إنه حاصل على ترخيص الهيئة رقم (127) بتاريخ 1996/2/6.
2. إنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق أهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة.
3. إن موظفيه لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على سيولته.
4. إنه يلتزم بالاحتفاظ بالملاءة المالية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.

الإفصاح عن مدى استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

يحتفظ مدير الاستثمار بأية استثمارات في الصندوق كما أنه ليس مساهماً بأي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق وليس عضو بمجلس إدارة أي منهم.



آليات اتخاذ قرار الاستثمار:

يعتمد مدير الاستثمار في اختياراته الاستثمارية علي التحليل الأساسي للقطاعات والاقتصاد، مع التركيز على تحديد المخاطر عن طريق التحليل النشط للادوات الاستثمارية، وذلك من خلال اجتماعات دورية مع إدارات الشركات والجهات الحكومية وتحليل القطاعات والاقتصاد بشكل عام وعقد لجان استثمار دورية لاتخاذ قرارات الاستثمار. ويستكمل النطاق عن طريق تحليل الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلي تحليل ظروف ومعطيات السوق.

التزامات مدير الاستثمار:

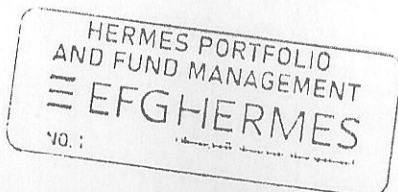
أولاً : الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

على مدير الإستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ، وعلى الأخص ما يلي :

1. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
2. مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .
3. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى ادارة إستثمارته.
4. امسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
5. اخطار كل من الهيئة ومجلس ادارة الصندوق (لجنة الاشراف) باى تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
6. موافاة الهيئة بقرارير نصف سنويه عن نشاطه ونتائج اعماله ومركزه المالي.
7. وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء .

ثانياً : المحظورات القانونية على مدير الاستثمار:

1. يحظر على مدير الإستثمار اتخاذ أى اجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصالحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة المساهمين في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل.
2. البدء في إستثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب في وثائقه ، ويكون له ايداع اموال الإكتتاب في احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
3. شراء أوراق ماليه غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية ماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
4. إستثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
5. إستثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة ، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس المال المخاطر.
6. إستثمار أموال الصندوق في شراء وثائق إستثمار لصندوق آخر يديره ، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.



7. تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق (لجنة الاشراف)، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك .
8. التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة .
9. القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصروفات او الاتعاب او الى تحقيق كسب او ميزه لها ولمديرها والعاملين به.
10. طلب الحصول على تمويل في غير الاغراض المنصوص عليها في نشرة الإكتتاب.
11. نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
12. وفي جميع الاحوال يحظر على مدير الإستثمار القيام بأى من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الاخلال بأستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .

سلطات مدير الإستثمار:

- يجوز توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق بما يتماشى ومصصلحة الصندوق والسياسة الإستثمارية الواردة بنشرة إكتتاب الصندوق وذلك في ضوء موافقة إدارة البنك على ذلك بموجب عقد الإدارة ، تتضمن تلك العقود المشار إليها سلفاً على سبيل المثال وليس الحصر عقود وحسابات السمسرة و إتفاقيات إعادة الشراء والقروض.
- يجوز إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
- يجوز وفقاً للمادة (160) من لائحة القانون الحصول على التمويل من الجهة المؤسسة بإسم الصندوق وذلك لمواجهة الإستردادات بأقل سعر عائد متاح لعملاء الجهة المؤسسة أو من غيره من البنوك الاسلامية الأخرى بشرط ألا تتجاوز إجمالي قيمة التمويلات نسبة 10 % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت الحصول على التمويل ، ويشترط أن يكون التمويل قصير الأجل لا تزيد مدته عن 12 شهر، ويجوز اللجوء إلى الحصول على تمويل من أحد البنوك الاسلامية الأخرى غير الجهة المؤسسة على أن تكون خاضعة لإشراف البنك المركزي المصري مع مراعاة إلتزام الجهة المؤسسة بعدم الإعتراض في حالة عدم قدرته علي توفير أقل سعر تمويل في السوق.
- يجوز لمدير الإستثمار أن يربط ويفك الاوعية الإذخارية الإستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ووثائق صناديق الإستثمار المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية المقيدة و أن يبيع ويشترى الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية و وأذون و سندات و صكوك الخزانة وكذلك أدوات الدين الأخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على أن يتم التصرف أو التعامل في/أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة من مدير الإستثمار .
- يجوز إجراء كافة أنواع الإدارة والتصرفات المتعلقة بالنقدية والأوراق المالية المستثمرة في الصندوق بما في ذلك الحق في إستبدالها ما لم تكن هذه التصرفات مستعبده صراحة في هذه النشرة.
- يجوز لمدير الإستثمار تمثيل الصندوق في مجالس الإدارة والجمعيات العامة للشركات المصدرة للأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها ، وممارسة حق الإكتتاب عن عدمه عند زيادة رؤوس أموال الشركة.

التزامات خاصة تجاه الصندوق الذي يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية:

1. الإلتزام بكافة ضوابط لجنة الرقابة الشرعية المفصح عنها في نشرة الاكتتاب فيما يخص كل من استثمارات الصندوق ووسائل التمويل.
2. موافاة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ببيان دوري عن استثمارات الصندوق وفقاً لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية، وكذا في حالة الدخول في استثمار جديد، أو في حالة حدوث تغيير جوهري في أنشطة أو مجالات الشركات المستثمر فيها.
3. التزام مدير الاستثمار بمراعاة مصالح جماعة حملة الوثائق عند التخارج من أي من الاستثمارات نتيجة تحول نشاط أحد الجهات المستثمر فيها إلى نشاط غير منفيق وأحكام الشريعة الإسلامية - وفقاً لضوابط لجنة الرقابة الشرعية.

تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق:

1. وفقاً للمادة (183 مكرر 21) يجوز لمدير الاستثمار ان يستثمر في وثائق استثمار الصندوق الذي يديره عند طرحها للاكتتاب، على ان يكون ذلك لحسابه الخاص وفي هذا الشأن ، لذلك يلتزم مدير الاستثمار ببيع هذه الوثائق المكتتب فيها وفقاً للضوابط التالية:

- تجنب اي تعارض في المصالح عند التعامل على هذه الوثائق حيث يتعهد مدير الاستثمار ان يتم استرداد تلك الوثائق بالافصاح المسبق للجهة متلقية طلبات الاسترداد عن رغبته في الاسترداد قبل موعد تنفيذ طلبه بأسبوعين على الاقل وذلك في اطار سعي مدير الاستثمار نحو تجنب تعارض المصالح.
 - عدم التعامل على الوثائق التي قد توفرت لديهم معلومات او بيانات غير معلنة بالسوق
2. وفي ضوء ما يجيزه ونظمه قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) ، فيحق لمدير الاستثمار او المديرين والعاملين به التعامل على وثائق الصندوق بعد طرحه على ان يتم الالتزام بالحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق مسبقاً والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها مع الالتزام بكافة الضوابط الواردة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) ويتم اخذ موافقتهم على السماح من عدمه في الاجتماع.

البند السادس عشر

شركة خدمات الإدارة

تعاقب بنك بيت التمويل الكويتي مصر بصفته الجهة المؤسسة للصندوق مع شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م سجل تجاري رقم 203445 ومقرها الرئيسي - 54 شارع النور - (ميشيل باخوم سابق) الدقي، والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية.

وفيما يلي بيان بأسماء مساهمي الشركة والنسبة التي يمتلكها كل منهم:

هيكل المساهمين:

السيد / مصطفى رفعت مصطفى	99.80%
السيد/ أيمن أحمد توفيق	0.10%
السيدة/ دعاء أحمد توفيق	0.10%

ويتكون مجلس إدارتها من:

1. السيد/ مصطفى رفعت مصطفى قطب	رئيس مجلس الإدارة
2. السيد/ محمود فوزي عبد المحسن	العضو المنتدب
3. السيد/ شريف محمد أدهم	عضو مجلس إدارة
4. السيد/ أيمن أحمد توفيق	عضو مجلس إدارة
5. السيدة/ دعاء أحمد توفيق	عضو مجلس إدارة
6. السيد / ياسر أحمد مصطفى	عضو مجلس إدارة
7. السيدة/ زهرة احمد فتحي	عضو مجلس إدارة

مدى استقلالية الشركة عن الصندوق والإطراف ذات العلاقة:

ويقر كلا من البنك المؤسس للصندوق وكذلك مدير الاستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009، مع الالتزام بالتوافق وتلك المعايير طوال فترة

فبراير 2026

التعاقد. بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار وهي تلتزم بجميع الالتزامات والضوابط الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992 وكذلك مجلس إدارة الهيئة رقم (88) لسنة 2009 وقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 و الخاص بتعديل بعض بنود اللائحة التنفيذية لصناديق الاستثمار .

تاريخ التعاقد: 19 ديسمبر 2023

التزامات شركة خدمات الإدارة وفقا للقانون:

1. إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الإستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
 2. حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق.
 3. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الإستثمار
 4. إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
 - عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
 - تاريخ القيد في السجل الالي.
 - عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
 - بيان عمليات الاكتتاب والشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الإستثمار.
 - عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق المفتوح.
 5. إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسب المصرية، وتقديمها للجنة الاشراف على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة
 6. موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.
- وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وفقاً لضوابط التقييم المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (130) لسنة 2014 مع مراعاة ما ورد بنص المادة 167 من اللائحة التنفيذية ومراعاة مصالح حملة الوثائق وبصفة خاصة المواد 170 و173 من اللائحة التنفيذية، وكذا للالتزامات والضوابط المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (88) لسنة 2009، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 31 لسنة 2018 فيما يتعلق بتحديث بيانات مالكي الوثائق فور نقل ملكية الوثائق للمشتري وأي قرارات أخرى لاحقة.

البند السابع عشر

الاكتتاب في الوثائق

البنك متلقى الاكتتاب:

بنك بيت التمويل الكويتي - مصر وفروعة المنتشرة في جمهورية مصر العربية

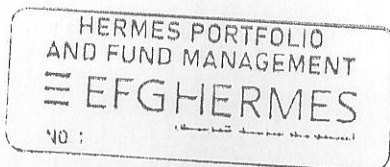
الحد الأدنى والاقصى للاكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للاكتتاب 10 (عشرة وثائق) ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق ، هذا ويجوز للمكتتبين

التعامل مع الصندوق ببيعاً وشراءً، بوثيقة واحدة بعد اتمام عملية الاكتتاب الاولى.

كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:

فبراير 2026



يجب على كل مكتب (مشتري) ان يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة بالكامل نقدا فور التقدم للاكتتاب او الشراء طرف البنك

المدة المحددة لتلقى الاكتتاب: (المادة 156 من اللائحة التنفيذية وأخر تعديلاتها)

يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء 15 (خمسة عشر) يوما من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية لنشرة الاكتتاب ولمده لا تجاوز شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي 10 (عشرة) ايام من تاريخ فتح باب الاكتتاب وقبل مضي المدة المحددة اذا تمت تغطيه كامل قيمه الاكتتاب.

طبيعته الوثيقة من حيث الاصدار:

تخول الوثائق حقوقا متساوية لحاملها قبل الصندوق وبشارك حمله الوثائق في الارباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفيه.

الاكتتاب في /شراء وثائق الصندوق:

يتم الاكتتاب في/شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الاكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب متضمنة البيانات المشار اليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.

تغطيه الاكتتاب:

- في حالة إنتهاء المدة المحددة للاكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الاشراف على الصندوق خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على الا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشروط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والا اعتبر الإكتتاب لاغيا، ويلتزم البنك متلقي الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات شاملة مصاريف الإصدار ان وجدت.
- وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة ، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط اخطار الهيئة والافصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.
- فإذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (147) من هذه اللائحة، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الإكتتاب.

تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق:

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الإستثمار على الجهات التالية:

- البنك الأهلي المتحد "الفرع الرئيسي" وكافة فروعها في جمهورية مصر العربية.
- يجوز للجهة المؤسسة عقد إتفاقات أخري مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاضع لإشراف أي جهة من الجهات الحكومية وإخطار الهيئة بذلك على أن يكون الهدف من هذه الإتفاقات تسويق وثائق الصندوق لدى عملاء تلك البنوك أو عملاء الطرف الثالث والإستثمار في وثائقه. ولايتم تحميل الصندوق بأي أتعاب إضافية نتيجة لتلك التعاقدات.



٤٦٦٦

البند الثامن عشرأمين الحفظ

في ضوء الشروط المنصوص عليها بالمادة 165 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 وفقا للتعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014

اسم أمين الحفظ:

بنك بيت التمويل الكويتي - مصر

الشكل القانوني:

شركة مساهمة مصرية

مدى استقلالية عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (165) من اللائحة:

وطبقا لأحكام المادة (165) من اللائحة التنفيذية فإن مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة غير تابعين للبنك أو خاضعين للسيطرة الفعلية له وفقا للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

تاريخ التعاقد:

التزامات أمين الحفظ وفقاً لللائحة التنفيذية:

- الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
- الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة اشهر عن هذه الاوراق المالية للهيئة.
- الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.

البند التاسع عشرالمستشار الضريبي

بالاشارة الى التعديلات في بعض احكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980 بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 53 لسنة 2014.

اسم المستشار الضريبي:

مكتب المتحد للمحاسبة و المراجعة - رمضان محمود علي داود

الشكل القانوني:

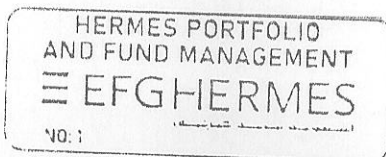
شركة مساهمة مصرية

مدى استقلالية عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة 173 من اللائحة:

ويقر كلا من البنك ومدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بان المستشار الضريبي يعتبر مستقل عن شركة ادارة الصندوق وكذلك شركة خدمات الادارة

التزامات المستشار الضريبي وفقاً للعقد المبرم

1. تقديم الاستشارات الضريبية خلال العام لمدير استثمار الصندوق والخاص بأعمال الصندوق
2. تحديد الالتزامات الضريبية المستحقة عن المراكز المالية لكل ثلاثة أشهر من السنة.
3. مراجعة مدى توافق صندوق الاستثمار مع القانون من حيث الاستثمار في الاوراق المالية وغيرها من اوراق الدين بنسبة 80%
4. مراجعة تعريف الاوراق المالية واوراق الدين من وجهة النظر الضريبية.
5. مراجعة كل انواع الاستثمارات وفروق اعادة التقييم



6. مراجعة الأرباح المحققة للأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية
7. مراجعة الخسائر المحققة للأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية
8. مراجعة القيمة العادلة للاستثمار في الأوراق المالية الغير مقيدة بالبورصة المصرية
9. مراجعة تاريخ الشراء لكل من الأوراق المالية المقيدة في البورصة المصرية
10. مراجعة نسبة مساهمة الصندوق في الشركات المستثمرة فيها وتاريخ الاستحواذ
11. مراجعة حساب الاسهم المجانية
12. مراجعة إيرادات الصندوق من عمولات اصدار واسترداد وعائد ودائع مصرفية وعائد اذون وسندات الخزنة وخلافة.
13. مراجعة حساب الضريبة المخصومة من المنبع.
14. مراجعة الأرباح المحققة من ناتج التعامل على شهادات الايداع الاجنبية الصادرة مقابل اوراق مالية مصرية مقيدة في البورصة المصرية .
15. مراجعة الأرباح المحققة من تداول حقوق الاولوية في الاكتتاب بزياده رأس المال منفصلة عن الاسهم.
16. اعتماد الاقرار الضريبي وتسليمه إلى مأمورية الضرائب المختصة في الميعاد القانوني.
17. حضور الفحص الضريبي و دراسة نتائج الفحص.
18. تقديم الخدمات و الاستشارات الضريبية لكل حالة وذلك وفقا للقواعد المرعية وأدب المهنة

البند العشرون

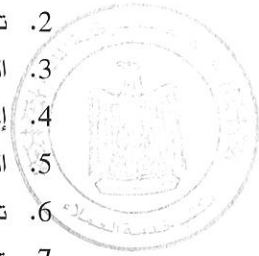
جماعة حملة الوثائق

اولاً: جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الإستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وهذه اللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من هذه اللائحة، ويحدد البنك (الجهة المؤسسة) ممثلاً لها لحضور اجتماعات الجماعة بحسب عدد الوثائق المكتتب فيها منه لحساب الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142)

ثانياً: اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

1. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.
2. تعديل حدود حق الصندوق في الحصول على تمويل.
3. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
4. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعارضة.
6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
7. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق.
8. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
9. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.



٤٦١٦٩

وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة. وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة العامة للرقابة المالية.

البند الحادى والعشرون

استرداد / شراء الوثائق

اولاً: استرداد الوثائق اسبوعى

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً استرداد بعض أو كل قيمه وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمي حتى الساعة الثانية عشر ظهراً (فيما عدا شهر رمضان ويتم الاعلان عن المواعيد في حينه) من آخر أيام العمل المصرفي من كل أسبوع لذي أي فرع من فروع الجهة المؤسسة.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الإسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري من هذه النشرة.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم، أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الإصدار، ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية بالقانون.
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من يوم العمل المصرفي التالي لتقديم طلب الإسترداد.
- تلتزم الجهة المؤسسة بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم العمل المصرفي التالي من تاريخ طلب الإسترداد.
- يتم إسترداد وثائق إستثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
- سوف يتم نشر سعر الوثيقة يوم الأحد من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الإنتشار، ويمثل ذلك السعر نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق طبقاً لإقفال آخر يوم عمل مصرفي ويمثل ذلك السعر القيمة الإستردادية للوثيقة .

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

طبقاً لمادة (159) من اللائحة التنفيذية يجوز للجنة الاشراف على الصندوق،، بناء على اقتراح مدير الإستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً وفقاً لشروط تحددها نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات ، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره.

وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

1. تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الإستثمار عن الاستجابة لها.
 2. عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
 3. حالات القوة القاهرة.
- ويتم الوقف أو السداد النسبي و تقدير هذه الظروف الاستثنائية و غيرها تحت اشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها و يكون هذا الوقف مؤقتاً الى أن تزول اسبابه و الظروف التي استلزمته.
- ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد من خلال النشر في جريدة مصرية يومية واسعة الانتشار والصادرة باللغة العربية وبالمركز الرئيسي للبنك وفروعه والموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة

بنشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإستراد والإعلام المستمر عن عملية التوقف. ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإستراد.

ثانياً: شراء الوثائق اسبوعياً:

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً (فيما عدا شهر رمضان ويتم الاعلان عن المواعيد في حينه) على أن يتم تسوية قيمتها في يوم العمل التالي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء.
- يكون للصندوق حق اصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة احكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية و ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
- وفي جميع الأحوال تتم عملية شراء الوثائق الجديدة دون الإخلال بأحكام المادة (160) من لائحة القانون 1992/95.

البند الثاني والعشرون

الحصول على تمويل لمواجهة طلبات الإستراد

يحظر على الصندوق الحصول على تمويل إلا لمواجهة طلبات الإستراد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة التمويل على اثني عشر شهر.
- ألا يتجاوز مبلغ التمويل ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالحصول على تمويل بأفضل شروط ممكنة بالسوق
- يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الاشراف على الصندوق عن مبررات الحصول على تمويل مقارنة بتكلفة تسهيل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة.
- يلتزم مدير الاستثمار بالحصول على الموافقة المسبقة من لجنة الرقابة الشرعية على أسلوب التمويل وتوافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

البند الثالث والعشرون

التقييم الدوري

تحدد قيمة الوثيقة على اساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة اصول الصندوق و ذلك على النحو التالي:

إجمالي القيم التالية:

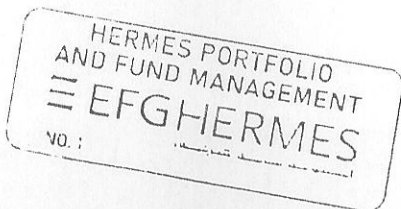
1. إجمالي النقدية بالخرينة والبنوك.
 2. الإيرادات المستحقة و التي تخص الفترة و لم تحصل بعد.
 3. يضاف إليها قيمة الإستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالأتي:
- أوراق مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مقيدة بالبورصات علي أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم علي إنه يجوز في حالة الأسهم التي لا يوجد لها أسعار سوقية معلنة وقت تقييمها أو مضي علي آخر سعر معلن ثلاثة أشهر أو تداولتها محدودة وغير نشطة أن يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية
- يتم تقييم (دون الخزينة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق من يوم الشراء حتي يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب علي أساس سعر الشراء

- يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق بنوك و شركات التأمين الأخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على اساس آخر قيمة إستردادية معلنه أو تقييم للوثيقة.
 - يتم تقييم الصكوك وفقا لتبويب هذا الاستثمار إما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية
 - يتعين علي شركة خدمات الإدارة تعيين مستشار مالي مستقل و/أو مقيم متخصص بحسب الأحوال، لتقييم الأصول التي يستثمر فيها الصندوق في الحالات التالية:
 - تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم من خلال الاستعانة بأحد المستشارين الماليين المستقلين المرخص لهم من قبل الهيئة في الحالات التالية:
 - أ- المساهمات في شركات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية غير مقيد لها أسهم في البورصة
 - ب- المساهمات في شركات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مقيد لها أسهم في البورصة ولا يوجد لها أسعار سوقية معلنه وقت تقييمها، أو مضي علي آخر سعر معلن ثلاثة أشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة، وتزيد القيمة الدفترية للمساهمة عن 10% من أصول الصندوق. وللمساهمات الأقل من هذه النسبة يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
 - ت- المساهمات في شركات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مقيد لها أسهم في البورصة وتزيد القيمة الدفترية للمساهمة عن 15% من أصول الصندوق.
- ويشترط أن تتوافر الاستقلالية الكاملة في الجهات الخارجية الموكل إليها عملية التقييم كما يشترط ألا يكون قد مضي علي تاريخ تقرير التقييم أكثر من شهرين.
4. لأغراض التقييم تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الأجنبية و الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة اجنبية. يتم تقييم باقى عناصر الأصول و الالتزامات وفقا لقواعد المحاسبة الدولية.
5. يضاف إليها قيمة الأصول طويلة الأجل (بعد خصم مجمع الإهلاك)
- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي :-**

1. إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم و التي لم يتم خصمها بعد.
2. المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة إنتزام حال طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
3. نصيب الفترة من الضرائب طبقاً للقانون المصري.
4. نصيب الفترة من كافة الأعباء المالية الواردة بالبند (26) من هذه النشرة كذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
5. مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب تحميلها على السنة المالية الأولى بما لا يجاوز 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.

الناتج الصافي (ناتج المعادلة):

لتحديد قيمة الوثيقة يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في يوم التقييم بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبية) للجهة المؤسسة.



البند الرابع والعشرون

أرباح الصندوق، والتوزيعات

أولاً: الإفصاح عن الأرباح:

الصندوق ذو عائد تراكمي حيث يقوم بإعادة استثمار الأرباح المحققة في محفظته، وتتبع هذه الأرباح على قيمة الوثيقة المعلنة ويحصل حامل الوثيقة على القيمة الإسمية للوثيقة مضافاً إليها الأرباح في نهاية مدة الصندوق أو عند الإسترداد طبقاً لقيمة الوثيقة في نهاية يوم عمل تقديم طلب الإسترداد.

ثانياً: كيفية التوصل لأرباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل:

أرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن تتضمن أرباح الصندوق علي الأخص الإيرادات التالية:

1. التوزيعات المحصلة نقداً أو عينياً والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
2. العوائد المستحقة (غير المحصلة) عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
3. الأرباح المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق الأخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
4. الأرباح غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق الأخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

يخصم من ذلك:

1. الخسائر الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار في صناديق أخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. الخسائر غير المحققة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الصناديق الأخرى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
3. نصيب الفترة من الضرائب طبقاً للقانون المصري.
4. نصيب الفترة من اتعاب وعمولات البنك ومدير الاستثمار وشركه خدمات الاداره واى اتعاب وعمولات اخرى لمراقب الحسابات والمستشار القانوني واى جهه اخرى يتم التعاقد معها واى اعباء ماليه اخرى مشار اليها بالبند (25) من هذه النشرة.
5. نصيب الفترة من التكاليف المدفوعه مقدما للحصول على منافع اقتصاديه مستقبليه طبقاً لمعايير المحاسبه المصريه بما لا يجاوز 2% من صافي اصول الصندوق كذلك مصروفات التأسيس والمصروفات الاداريه على ان يتم خصمها مقابل مستندات فعلية.

ثانياً: توزيع الأرباح:

يشارك حاملو وثائق الاستثمار في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق. لا يقوم الصندوق بأى توزيعات من العائد المحقق ، حيث ان العائد تراكمي يتم اضافته على قيمة الوثيقة ويتم الحصول على اى قدر من الارباح عن طريق قيام حامل الوثيقة باسترداد عدد من الوثائق المساوية لقدر العائد - متى تحققت - ، على ان يتم احتساب العائد على الوثيقة اعتباراً من يوم الشراء الفعلي.

البند الخامس والعشرون

إنهاء الصندوق والتصفية

- طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على اصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.
- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

البند السادس والعشرون

الأعباء المالية

أتعاب الجهة المؤسسة:

تتقاضى الجهة المؤسسة عمولات إدارية مقابل المهام الواردة بالنشرة بواقع 0.6% (سنة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

عمولة الحفظ:

يتقاضى بنك بيت التمويل الكويتي - مصر نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ مركزي بواقع 0.03% (ثلاثة في العشرة آلاف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحفوظة بها لديها شاملة كافة الخدمات و تجنب العمولة يومياً وتدفع كل (ثلاثة) اشهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب الحسابات في المراجعة الدورية.

أتعاب مدير الإستثمار:

يتقاضى مدير الإستثمار عمولات إدارية مقابل المهام الواردة بالنشرة بواقع 0.6% (سنة في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب حسن الاداء :

- يستحق مدير الإستثمار أتعاب حسن أداء بواقع 7% (سبعة في المائة) سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن عائد أدون الخزانه استحقاق 365 يوم بعد خصم الضرائب مضافاً إليها علاوة 2% أو عائد 12 % أيهما أعلى.
- وتحسب هذه الأتعاب يومياً بمقارنة العائد على الوثيقة من بداية العام و حتى الأسبوع موضع التقييم بالشرط الحدى لأتعاب حسن الأداء وتجنب هذه الأتعاب في حساب مخصص لذلك الغرض ويتم الخصم و الإضافة منه وفقاً لهذه المقارنة الأسبوعية بين العائد على الوثيقة منذ بداية العام وحتى الأسبوع موضع التقييم بالشرط الحدى لإستحقاق أتعاب حسن الاداء وتدفع في نهاية كل عام على أن يتم احتساب أول فترة من بداية غلق الإكتتاب في الصندوق وحتى نهاية ذات العام ويتم احتساب الفترات التالية من بداية السنة المالية للصندوق حتى نهاية السنة المالية موضع التقييم، وفي جميع الأحوال يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- ويلتزم مدير الإستثمار بتحمل كافة المصاريف والنفقات اللازمة لإدارة أعماله على الوجه المطلوب ولا يلتزم البنك أو الصندوق بتغطية أية مصاريف في هذا الشأن.

- ولا يستحق هذه الأتعاب في حالة إنخفاض قيمة الوثيقة عن قيمتها الاسمية، أو تحقيق قائمة الدخل عن السنة المالية للصندوق لخسارة أو ربحية تقل عن الربح الحدى اللازم تحقيقه لاستحقاق أتعاب حسن الأداء والموضح أساس احتسابه أعلاه بالمقارنة بقيمة الوثيقة في بداية العام.

أتعاب خدمات الإدارة:

تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولة بواقع 0.025% (ربع فى الألف) سنوياً من صافى أصول الصندوق بحد أدنى 15,000 جنيه مصرى سنوياً مقابل المهام المنصوص عليها فى النشرة، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع شهرياً علي أن يتم إعتقاد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية.

يتحمل الصندوق التكلفة الفعلية مقابل ارسال كشوف حسابات للعملاء التى ترسل كل ربع سنة ويتم الاتفاق عليها سنوياً تتقاضى شركة خدمات الإدارة مبلغ 8000 (ثمانية آلاف جنيه مصرى) نظير اعداد القوائم المالية للصندوق.

أتعاب مراقب الحسابات:

يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية والتي حددت بمبلغ 80000 جنيه مصرى كحد أقصى و يتم الإتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.

أتعاب المستشار القانوني:

يخصص لأتعاب المستشار القانوني جزء من العمولات الإدارية للبنك المنصوص عليها أعلاه.

عمولات الإصدار:

لا يتحمل الصندوق أية عمولات اصدار.

مصاريف الإسترداد:

لا يتحمل حامل الوثيقة أية مصاريف إسترداد.

مصروفات أخرى:

- يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم إهلاكها علي مدار العام الأول للصندوق على ألا تزيد عن 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.
- يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية والخاصة بلجنة الاشراف بواقع 15,000 ويتم الإتفاق على ذلك المبلغ سنوياً مع مراعاة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.
- يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية بواقع 30,000 جنيه.
- يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية بالمستشار الضريبي بحد أقصى 30,000 ويتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية التي يتم سدادها مقابل فواتير فعلية والتي يتم إعتقادها من مراقب الحسابات.
- يتحمل الصندوق مصاريف دعائية وتسويق بحد أقصى 0.2% (اثنين فى الألف) سنوياً من صافى أصول الصندوق مقابل فواتير فعلية على أن يتم اعتمادها من مراقب الحسابات.
- يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بالممثل القانوني لحملة الوثائق ونائبه بواقع 3,000 جنيه مصرى.

وبذلك يبلغ اجمالى الأتعاب الثابتة التى يتحملها الصندوق بحد اقصى مبلغ 166,000 الف جم سنوياً بالإضافة إلى نسبة بحد أقصى 1.425% من صافى أصول الصندوق سنوياً بالإضافة الى العمولة المستحقة لامين الحفظ بنسبة 0.03% من القيمة السوقية الاوراق المالية المحفوظة لديه، بالإضافة الى أتعاب حسن الاداء المشار اليها بالبند 26 من هذه النشرة متى تحققت الشروط المشار اليها بهذا البند.

فبراير 2026

البند السابع والعشرون
أسماء وعناوين مسؤولي الاتصال

بنك بيت التمويل الكويتي مصر ويمثله:

الاستاذ / محمود محمد محمود علي نابت

العنوان: 81 ش التسعين ، التجمع الخامس ، جمهورية مصر العربية

التليفون: 26135120

شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار ، مدير الإستثمار:

مسئول الاتصال في شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار:

الأستاذ / أحمد شلبي

مبنى رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى

تليفون: 35356535

شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار ، المراقب الداخلى لصناديق الإستثمار:

السيدة / اسراء أبو الوفا .

العنوان: مبنى رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى .

الرقم: 35356534



٤٦١٦

فبراير 2026

البند الثامن والعشرون

إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالإكتتاب العام في نشرة الإكتتاب في وثائق إستثمار صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للإستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بمعرفة كل من شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الإستثمار والجهة المؤسسة، هذا وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة من الجهة المؤسسة، وقد تم بذل عناية الرجل الحريص للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة و أنها تتفق مع أحكام القانون و لائحته التنفيذية والقرارات المنظمة لهما، وإنها لا تخفي أي معلومات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الإكتتاب، إلا أنه يجب على أي شخص أو جهة قبل الإكتتاب قراءة هذه المعلومات حسب الأهداف الإستثمارية لهذا الشخص أو الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه النشرة قبل إتخاذ قرار الإستثمار.

مدير الإستثمار والبنك ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات.

الجهة المؤسسة	بنك بيت التمويل الكويتي - مصر
الاسم:	محمود محمد محمود علي نابت
الصفة:	نائب الرئيس التنفيذي - قطاع الخزنة
التاريخ:	
التوقيع:	




مدير الإستثمار	شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الإستثمار
الاسم:	ولاء حازم
الصفة:	العضو المنتدب
التاريخ:	
التوقيع:	

Walaa Hazem



البند التاسع والعشرون

إقرار مراقب الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في وثائق إستثمار صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للإستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونشهد أنها تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من قبل الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

مراقب الحسابات

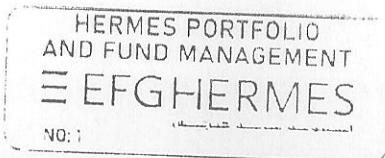
السيد الأستاذ/ أحمد حتاتة

مكتب: أحمد حتاتة - محاسبون قانونيون ومستشارون

ومسجل بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 178

التوقيع

فبراير 2026



البند الثالثون

إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في وثائق استثمار صندوق بنك بيت التمويل الكويتي مصر للاستثمار في الأسهم ذو العائد التراكمي (ألفا) المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونشهد أنها تتمشى مع أحكام القانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من قبل الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

بنك بيت التمويل الكويتي مصر

الأستاذ/ مصطفى تامر ابراهيم

التوقيع:

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (659) بتاريخ 2013/3/10 علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع النشر أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من ان بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون ادنى مسؤولية تقع على الهيئة ، ويتحمل كل من البنك المؤسس للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقب الحسابات و المستشار القانوني المسؤولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة ، علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.

HERMES PORTFOLIO
AND FUND MANAGEMENT
EFGHERMES
NO: 1

